سياسات تطوير التعليم في مصر
نحو التصدي لظاهرة الخصخصة غير الرسمية

مشروع السياسات العامة والعدالة الاجتماعية في مصر

سياسات تطوير التعليم في مصر نحو التصدي لظاهرة الخصخصة غير الرسمية

الكاتب:
عمر سمير خلف

منسق المشروع: **شيماء الشرقاوي**

طبعة أولى 2019
رقم الإيداع:

الترقيم الدولي:

هذه الأوراق نتاج أعمال مؤتمر: السياسات العامة والعدالة الاجتماعية في مصر، 15 و16 أكتوبر 2018، وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

جميع الحقوق محفوظة للناشر
دار المرايا للإنتاج الثقافي

تليفون: 2023961548+
البريد الإلكتروني:
elmaraya@elmaraya.net
العنوان: 23 ش عبدالخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17،
القاهرة ، ج م ع

سياسات تطوير التعليم في مصر نحو التصدي لظاهرة الخصخصة غير الرسمية

عمر سمير خلف
باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات

دار المرايا للإنتاج الثقافي

مقدمة:

يمثل التعليم الموازي وظاهرة الخصخصة غير الرسمية للتعليم في مصر أو ما يعرف بالدروس الخصوصية أزمة حقيقية استعصت على الكثير من نظم واستراتيجيات التطوير الخاصة بالتعليم عبر عقود، وهي ظاهرة تؤرق الأسر المصرية وتثقل كاهل عائلي هذه الأسر وتسهم في تعزيز التفاوت وفقا لتفاوت القدرات المادية على الإنفاق من الجيب على التعليم، وتسعى هذه الورقة للبحث عن بعض الحلول والاستراتيجيات والآليات للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية ضمن آليات تطوير التعليم في مصر في إطار البحث عن سياسات تعليمية أكثر عدالة.

أهمية المشكلة وحدود الأزمة المرتبطة بالدروس الخصوصية كإحدى معيقات تطوير التعليم:

هل هي أزمة إنفاق من الجيب أكبر في مقابل إنفاق عام ضعيف في ظل تآكل الأجور الحقيقية للأسر المصرية، أم هي أزمة مخرجات نظام تعليمي ضعيفة وكيفية مواجهتها بآليات تطوير مختلفة؟ وموضع الظاهرة في خطط تطوير التعليم.

يمكن إرجاع ظاهرة الدروس الخصوصية إلى عدم رضاء الطلبة وأولياء الأمور عن جودة التعليم المقدم لهم، ويشير استطلاع للرأي أجرى في 2014 إلى أن 70% من أولياء أمور التلاميذ المدرجين في مرحلة التعليم الأساسي هم إما غير راضين إطلاقًا أو غير راضين جزئياً عن جودة التعليم المقدّم إلى أولادهم،

وتترجم حالة عدم الرضاء هذه إلى رغبة في تحسين المستوى التعليمي للأبناء في عملية منافسة غير عادلة وفقا لإمكانات متفاوتة أصلا وذلك عبر الدروس الخصوصية.

كما تسود حالة عدم رضاء شديدة بين المعلمين عن الأجور ومستوى التعليم وتعود ظاهرة عدم الرضاء هذه إلى نقص الموارد وسوء تخصيصها، ما يشير لاختلال الأجور ما بين المعلمين والمستويات الإدارية الأخرى، إذ تشكل الأجور حوالي 78% من مخصصات التعليم، إذا نظرنا إلى آراء بعض خبراء التعليم في تقييم الإنفاق العام على التعليم في مصر من حيث الملاءمة (كفاية مجموع النفقات المخصصة للتعليم للوفاء بمتطلباتها) والعدالة (ضمان عدم حرمان أي طالب من الانخراط في العملية التعليمية بسبب عدم القدرة المالية أو النوع أو التوزيع الجغرافي)، والكفاءة (عن الكفاءة الداخلية للإنفاق العام على التعليم، نسبة الإنفاق الجاري لجملة الإنفاق) نجد أن مؤشرات مصر متدنية حتى مقارنة بدول مثل سوريا وتونس والأردن ولبنان والمغرب.

جدول 1تطور أعداد الطلبة في التعليم قبل الجامعي حسب المرحلة2013–2018

المرحلة/ العام الدراسي	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018
ماقبل الابتدائي	1110318	1176764	1219995	1244052	1302215
الابتدائي	9906249	10255297	10638860	11074835	11578412
جملة التعليم المجتمعي	99475	106781	114939	123672	128964
جملة الإعدادي	4337705	4523102	4630636	4725732	4819483
جملة الثانوي العام	1455472	1535064	1576336	1641218	1708847
جملة الثانوي الصناعي	794215	809093	843800	877567	897936
جملة الثانوي الزراعي	165513	168705	187997	210369	215638
جملة الثانوي التجاري	608403	615588	620528	642611	687018
جملة الثانوي الفندقي	41748	52364	58361	62561	64250
جملة التربية الخاصة	36134	37331	38135	38792	38641
الإجمالي	**18555232**	**19280089**	**19929587**	**20641409**	**21441404**

وبالنظر لبيانات الطلبة والمدارس في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي بمختلف تقسيماتها كما في الجدول رقم 1 نجد أن أعداد الطلبة في المراحل المختلفة

للتعليم ما قبل الجامعي تزايد بمعدل 15.5% في العام 2018/2017 عما كان عليه في العام الدراسي 2014/2013، وهو ما يعني أن معدلات الالتحاق بالتعليم قبل الجامعي تتحسن، لكن المفارقة أن أعداد الفصول في نفس الفترة تزايدت بنسبة 5,1% فقط كما يتضح من الجدول التالي:

جدول 2 تطور أعداد الفصول في التعليم قبل الجامعي حسب المرحلة 2018–2013 [2]

المرحلة	2013/2014	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018
ماقبل الابتدائي	32459	33023	33963	35105	36496
الابتدائي	231196	231789	234441	239029	243717
جملة التعليم المجتمعي	4780	5018	5083	5000	4899
جملة الإعدادي	107720	107859	109189	109919	110205
جملة الثانوي العام	38549	39016	39856	41296	42104
جملة الثانوي الصناعي	25000	24043	24608	25014	25106
جملة الثانوي الزراعي	4813	4597	4687	5050	5083
جملة الثانوي التجاري	16056	15968	15620	15938	16151
جملة الثانوي الفندقي	1293	1495	1602	1759	1753
جملة التربية الخاصة	4561	4526	4519	4606	4660
الإجمالي	466427	467334	473568	482716	490174

الدروس الخصوصية بين الضرورة والمواجهة أية عدالة مستهدفة:

هنا تجدر الإشارة لكيفية تأثير هذه الظاهرة على عدالة النفاذ والإتاحة والحصول على الحق في التعليم وكيفية تجذيرها للتفاوتات، وبالتالي شرح للأسباب التي تدفع باتجاه مواجهتها، حيث تلعب الدروس الخصوصية دورا حيويا في تعزيز التفاوتات إذ أنها تتوفر للقادر بشكل أكثر جودة وتحول التعليم لسلعة ذات درجات مختلفة من الجودة بحسب الإمكانات المادية، فيحصل الطالب من الأسر الفقيرة على الحصص المدرسية فقط وسط كثافات طلابية قد تصل ل60 طالبا بالفصل في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في بعض المحافظات، بينما يحصل أقرانه من ميسوري الحال على حصص تعليمية خاصة بالإضافة للحصص المدرسية، وهي لا تعزز التفاوتات بين الطلبة فقط بل بين عشرات المدرسين من محترفي الدروس الخصوصية؛ ومئات الآلاف من زملائهم الأقل حظًا في الاستفادة من الدروس الخصوصية، سواء من جهة رفضهم للفكرة أم

عدم مقدرتهم على المنافسة مع من يسيطرون على سوق الدروس الخصوصية حيث إن حوالي 10–15% من المعلمين يعطون دروسًا خصوصية مع تفاوتات عالية في أسعار الدروس الخصوصية ما يجعل هناك فروقا كبيرة داخل الشريحة التي تقوم بإعطاء دروس خصوصية وبينهم وبين من لا يعطون هذه الدروس بالضرورة.

لكن في المقابل يطرح أولياء الأمور والطلاب والذين احتجوا على قرارات وزارية بإغلاق بعض مراكز الدروس الخصوصية رغم قانون التظاهر[3]، حججا مفادها أننا لا نحصل على تعليم جيد في المدارس العامة والخاصة، وبالتالي فإن من حقنا تحسين مستويات أبنائنا وقدراتهم على حل الاختبارات وتجاوز الامتحانات بمجموع كبير، ورغم ذلك يعانون مما تمثله تلك الدروس من ضغط على دخول الأسر التي تتدنى باستمرار بفعل الأوضاع الاقتصادية.

ومقابل هذا الطرح فإن رأيا آخر يرى أن النظام التعليمي بمجمله وبما يشمله من دروس خصوصية لا يخرج أكثر من صنايعية درجات أو محترفي اجتياز امتحانات ويدلل على ذلك بالمراكز المتدنية التي تحصل عليها مصر في مؤشرات جودة التعليم[4]، لكننا بالنهاية أمام أزمة تفرضها الكثافة المتزايدة للطلاب في كافة مراحل التعليم قبل الجامعي وتقود للتنافس الشديد في الحصول على درجات في ظل الوضع الراهن من محاولة الدولة للاستفادة من هذا الإنفاق المجتمعي الكبير على الدروس الخصوصية بتحويلها لأزمة عدم قانونية بعض المراكز التعليمية، مع استهجان أية محاولات لتغييره، يظهر تفاقم أزمة الكثافة هذا من خلال تزايد كثافات الطلاب بشكل مستمر كما يتضح من بيانات وزارة التربية والتعليم كما في الجدول التالي:

جدول 3 تطور كثافة الفصل حسب المرحلة 2013–2018[5]

المرحلة	2013/ 2014	2014/ 2015	2015/ 2016	2016/ 2017	2017/ 2018
ما قبل الابتدائي	34.2	35.6	35.9	35.4	35.7
الابتدائي	42.8	44.2	45.4	46.3	47.5
جملة التعليم المجتمعي	20.8	21.3	22.6	24.7	26.3
جملة الإعدادي	40.3	41.9	42.4	43.0	43.7
جملة الثانوي العام	37.8	39.3	39.6	39.7	40.6
جملة الثانوي الصناعي	31.8	33.7	34.3	35.1	35.8
جملة الثانوي الزراعي	34.4	36.7	40.1	41.7	42.4
جملة الثانوي التجاري	37.9	38.6	39.7	40.3	42.5
جملة الثانوي الفندقي	32.3	35.0	36.4	35.6	36.7
جملة التربية الخاصة	7.9	8.2	8.4	8.4	8.3
الإجمالي	39.8	41.3	42.1	42.8	43.7

حيث تزايدت الكثافة الإجمالية للفصول بجميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي من 39.8 طالب لكل فصل 2013 إلى 43.7 طالب لكل فصل 2018، مع اختلافات جغرافية كبيرة بين بعض المحافظات وداخل المحافظة الواحدة، ومن هنا فإن أية محاولة للوصول للمساواة في النفاذ لمستوى معين من التعليم الأساسي للجميع تفرض التعامل مع هذه الظاهرة باتجاه الحد منها ودمجها تدريجيا في المنظومة التعليمية وصولا للقضاء عليها في طريق تحقيق قدر من العدالة في النفاذ للحق في تعليم جيد للجميع، وحل مشكلة الكثافة يعني الانتقال من الحديث عن الإتاحة للحديث عن الجودة وهو الأمر الأكثر أهمية.

خبرات تاريخية مصرية ودولية في التعامل مع الأزمة:

حيث هناك حديث حول قدرة محافظة بورسعيد على الحد من الدروس الخصوصية وتحسين مستوى التعليم بها، وهو الأمر الذي ينعكس على مؤشرات المحافظة في التنمية البشرية وهي المحافظة التي بها أفضل نصيب للطلبة من المدرسين 14 طالبًا لكل مدرس في المرحلة الابتدائية، ربما يرجع هذا لتزايد أعداد المدارس الخاصة كنسبة من إجمالي المدارس بهذه المحافظة، وهناك أيضا تجارب بعض المحافظات الحدودية ذات الفصول قليلة الكثافة التي لا تظهر بها أزمة الدروس الخصوصية مثل الوادي الجديد والبحر الأحمر ومطروح وشمال وجنوب سيناء، وهي تخرج نسب نجاح مرتفعة وأوائل طلبة أيضا بنفس معايير التعليم الحالية، إذن المعضلة تكمن في كثافة الطلاب بالفصول وتوفير عدد كاف من المعلمين، وهما معضلتان مرتبطتان بموازنة القطاع وعدالة توزيع موارده ما بين الطالب والمعلم.

أيضا هناك جدال حول تجربة ماليزيا والبرازيل في تعزيز المساواة في الحصول على التعليم للجميع، ففي ماليزيا كانت التفاوتات في الحصول على التعليم بين العرقيات سائدة إلى حد بعيد حتى وصول مهاتير محمد للسلطة، وإعادة

هيكلته لمنظومة التعليم بمراحلها المختلفة وببرامج تشجع العرقيات الأقل حظًا على إلحاق أبنائها بالتعليم، ما ساهم في تعزيز المساواة والعدالة في النفاذ للتعليم، وفي البرازيل كانت هناك تفاوتات كبيرة بين بعض المناطق والولايات والبعض الآخر في النفاذ للتعليم وحتى بعض دول الخليج: الإمارات وقطر حيث حضرت الدولتان في العديد من مؤشرات جودة التعليم، وفي مؤشر اختبار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي للقراءة والرياضيات والعلوم، إذ جاءت الإمارات في المركز 46 من بين 56 دولة شملها تقرير 2015، بينما كانت قطر رقم 56 في التقرير، وتطور مؤشراتهما في جودة التعليم ملفت للانتباه وجدير بالبحث، تأتى تلك الطفرة بفضل توجه الدولة للاهتمام بالتعليم ورصد ميزانيات أكبر للاستثمار فيه سواء باعتباره أحد مؤشرات التنمية البشرية أم أحد المتطلبات الأساسية للارتقاء بمؤشرات التنافسية العالمية التي تتطلبها تلك الاقتصادات للحفاظ على مستويات نموها، كما تم دمج التعليم العالي والتعليم العام تحت مظلة واحدة هي وزارة التربية والتعليم مع وضوح أولويات الدولة في قطاع التعليم، ومنها تحقيق الجودة والتنافسية وتحسين الكفاءة من خلال إعادة تركيز المهام وحسن استثمار الموارد والمساءلة والارتقاء بالطالب والمعلم على حد سواء وتعزيز عمل منظومة التعليم بشقيه الحكومي والخاص.

عوامل النجاح في التجربة الإماراتية عديدة، أهمها أن التعليم التقليدي لم يعد له مكان في مدارس الدولة الحكومية، حيث أخرجته وزارة التربية والتعليم من شكله الجامد الممثل في الكتاب الورقي فقط وحولته إلى تعلم إلكتروني، وذلك بتوزيع أجهزة إلكترونية مختلفة على طلاب مستهدفين في المدارس المطبقة للمرحلة الأولى لمشروع «التعلم الذكي» ، وانتهت من إنجاز النظام الإلكتروني المتكامل لإدارة المكتبات المدرسية، ومن هنا تم تطوير التعليم ومخرجاته، ساعد على ذلك الأجندة الوطنية التي عملت على مضاعفة الاستثمار للتعليم لتعزيز التحاق أكبر عدد ممكن من الطلبة في مرحلة رياض الأطفال وهي الأساس.[6]

لكن ثمة محاذير في هذه التجربة تكمن في أن مستوى الدخول المرتفع ومستوى الانتشار التكنولوجي العالي والقدرة على جلب الخبرات التدريبية العربية والعالمية، بالإضافة لمستوى تطور البنية التحتية للمعلومات وتطور سرعات الانترنت ومستويات التنافسية العالمية أعلى بكثير منها في مصر، ومع ذلك شهدت تطبيقا تدريجيا لأنظمة التعلم الذكي، العنصر الأهم في التجربة هنا أنها تستهدف الوصول لمؤشرات معينة قابلة للقياس ومرتبطة بالأهداف الكلية للاقتصاد سواء كنا متفقين أم مختلفين مع تلك الأهداف.

الاستراتيجيات الأساسية للتعامل مع أزمة الدروس الخصوصية:

وفي هذا الإطار نعرض للجدال بين الاتجاهات القائلة بدمج منظومة الدروس الخصوصية في العملية التعليمية وبين المنظور القائل بأن لا إصلاح للتعليم دون مكافحة الدروس الخصوصية، والحجج المؤيدة لكل اتجاه وكيفية تجاوز هذا الجدال، ولطرح الجدل بصيغة أخرى فإن هناك تساؤلًا عما يمكن أن يحدثه تجميع الإنفاق العام والخاص على التعليم في جهة واحدة مع افتراض تحسين الكفاءة والعدالة والملاءمة.

إن أية استراتيجية للتعامل مع الدروس الخصوصية لا بد أن تكون في إطار إصلاح المنظومة التعليمية ككل، بما يتضمنه ذلك من تعديلات في المناهج والأساليب وزيادات في المخصصات وحسن إدارة وتوجيه لها، وفي هذا الإطار فإن استهداف خفض الكثافة التعليمية بالفصول عن طريق زيادة عدد المدارس والمدرسين أو حسن استغلال المدارس المتاحة وتوزيع الطلاب عليها بكفاءة خلال 3 فترات بمعايير محددة يمكن أن تساهم بفعالية في خفض حدة أزمة الدروس الخصوصية، وذلك بفقد الحاجة إليها عندما لا تزيد الكثافات في الفصول عن 25 طالبًا.

الآليات التنفيذية لاستراتيجيات التعامل مع الخصخصة غير الرسمية في إطار التطوير: وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى آليات التحول للتعلم

الإليكتروني الذاتي وفكرة المدارس الذكية قدر الإمكان في المراحل المتقدمة كالثانوية العامة بالتوازي مع مساعي تطوير المناهج وكيفية تأثيرها على تقليل نسب الدروس الخصوصية، كما يمكن اعتماد الدمج التدريجي لمنظومة الدروس الخصوصية في التعليم باتجاه إنهاء هذه الظاهرة وبما يضمن عدالة الحصول على الحق في التعليم.

إذا كنا بصدد محاولة للحد من ظاهرة الدروس الخصوصية فإننا لابد أن نستهدف خفض كثافة التلاميذ بالفصول والبيانات التفصيلية المنشورة على موقع وزارة التربية والتعليم تشير إلى تفاوتات للكثافة ما بين المحافظات المختلفة من 22.9 طالب لكل فصل في جنوب سيناء إلى 49.2 طالب لكل فصل في الجيزة، وهذه النسبة تتضمن تفاوتات ما بين التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والإعدادي والثانوي العام والصناعي والتجاري والفندقي، ولا يمكن استهداف خفض الكثافة إلا بأحد طريقين مضاعفة أعداد المدارس والمعلمين في بعض المراحل التعليمية وزيادتها بنسب معقولة في مراحل أخرى أو كفاءة استخدام المدارس لأكثر من فترة مع زيادة أعداد المدرسين أو بنفس الأعداد مع رفع الأجور بما يشغل أوقاتهم المنصرفة للدروس الخصوصية بحيث إن زيادة ساعات العمل قد تحد من الوقت المتاح للدروس الخصوصية.

وفي المحافظات كثيفة العدد يمكن طرح فكرة التعلم الإليكتروني الذاتي كاختيار للطلاب وأولياء الأمور في المرحلتين الإعدادية والثانوية على غرار نظام المنازل، لكن مع إجراء اختبارات وتدريبات وضمانات بنفاذ كافة الطلاب الذين يختارون هذا النظام للبنية التحتية للمعلومات من إنترنت وأجهزة إليكترونية وقدرات على التعامل مع هذه التقنيات.

أما بخصوص الدمج التدريجي لمنظومة الدروس الخصوصية في المنظومة التعليمية، فيتم بالتوازي مع تحسين المنظومة الرسمية وشغل أوقات المعلمين والطلاب بأنشطة رياضية واجتماعية مضافة للمجموع ومحسوبة في أنظمة التقييم مع رفع أجور المعلمين وفقا لساعات العمل والحصص الموكلة إليهم، وليس وفقا

لنظام الأقدمية المتبع، ويتم ذلك عن طريق مد نظام الفترتين في مختلف المناطق ذات الكثافات العالية مع ضمان توزيع عادل للأعباء والأجور على المعلمين والإداريين، لحين توفير العدد اللازم من المدارس للوصول للكثافات الملائمة، فلا يمكن منع الطلاب والأهالي من تحسين مستوياتهم التعليمية أو على الأقل مستويات التحصيل الدراسي وفق النظام السائد عبر الدروس بدون تقديم بديل لهم بتحسين جودة التعليم وللأساتذة بتحسين الأجور.

خاتمة وتوصيات:

إن نظام التعليم المصري الحالي لا يبدو سهلا بما يشمله من تنويعات بين التعليم الديني والتعليم المدني، وبين التعليم الخاص والعام وبين التعليم الفني بتنوعاته (زراعي–صناعي–تجاري–فندقي) ونظام الثانوية العامة وبانفصال ما قبل الجامعي عن الجامعي، ولا يمكن أن تلخص إشكالياته في ورقة محدودة الإطار، لكن يمكن توجيه بعض الملاحظات والتوصيات في إطار إشكالية الدروس الخصوصية.

تتمثل الملاحظة الأولى في اهتمام كافة خطط التطوير بموضوعات التطوير التكنولوجي سواء عبر توزيع التابلت أم عبر تطوير غرف ومعامل التكنولوجيا بالمدارس، وهي أمور جيدة في الإطار العام لعملية التطوير، لكن الأهم هو معالجة التفاوتات سواء عبر دراستها بمقارنة البيانات القيمة المتاحة على موقع الوزارة أم عبر خبراء لوضع مؤشرات للتفاوتات ولطرائق الحد من هذه التفاوتات، وهنا يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية والبرازيلية في الحد من التفاوتات عبر لجان وصناديق ضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد.

تتمثل الملاحظة الثانية في أن وضع القضاء على الدروس الخصوصية كهدف قد يكون خاطئا إذ إن الأفضل بحث أسبابه الكامنة في التفاوتات وضعف أجور المدرسين والكثافات الطلابية العالية في الفصول وانخفاض ساعات التدريس الفعلية لبعض المدرسين مع تزايد خبراتهم وتحول بعضهم لإداريين لرفع رواتبهم، كما أنه ينبغي لأية خطة أن تضع مؤشرات للنجاح مثل الوصول بكثافة الفصول لرقم معين كل خمس سنوات مثلًا، مع الأخذ في الاعتبار تفاوتات الأعداد والزيادات السكانية والإمكانات بكل محافظة ومدينة وقرية، أو الوصول بمؤشرات اختبارات القراءة والعلوم والرياضيات المعروفة عالميا لمستويات معينة.

يمكن الاستفادة من الحالات العالمية المذكورة في بعض الأمور فمن الإمارات وماليزيا في موضوع المدارس الذكية والتطورات التكنولوجية في قطاع التعليم وفي

دمج مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي بالنظام التعليمي، بما يزيد من سنوات التمدرس ويحسن قدرات الطلبة على القراءة والكتابة في المرحلة الابتدائية، ويقلل الضغط على المدرسين ومن البرازيل في كفاءة وعدالة التوزيع والمساواة في النفاذ للخدمة عبر ربط المخصصات بكل طالب وبالمدرسة ومن تجارب المحافظات المصرية المنخفضة الكثافة في استهداف زيادة أعداد الفصول أو محفزات لإعادة التوزيع في مراحل متقدمة من التعليم كالثانوية.

هناك ضرورة دستورية ومجتمعية للالتزام بالنسب المقررة للإنفاق على التعليم والبحث العلمي ويجب استيفاؤها وصولًا للمعدلات العالمية وللأسف نحن بعيدون عن هذه النسب ولذا يجب استهداف الوفاء بهذه الالتزامات في طريق تحسين جودة التعليم وتقليل ظاهرة التسرب ودمج التعليم ما قبل المدرسي في المنظومة التعليمية لتحسين قدرات الطلبة على القراءة وزيادة معدلات التمدرس، وهنا يمكن الاستفادة من جهود المجتمع المدني في إنشاء وإدارة دور الحضانة مع وجود مناهج معتمدة من الوزارة وموحدة على مستوى الجمهورية.

لا يقل التعليم أهمية عن أية قطاعات تدر عائدًا مباشرًا كالمشروعات القومية الكبرى التي طُرحت في السنوات الأربع الماضية، وبالتالي يجب تبني قضية التعليم بالقضاء على الكثافات الطلابية العالية عبر بناء أعداد مدارس تستهدف سد العجز الحالي في أعداد المدارس، ورفع الأجور بما يحفز المعلمين المعارين على العودة أو يضمن تعيين معلمين جدد مع استهداف تحسين الجودة كيفيًا وكميًا، عبر استهداف تحسين ترتيب مصر عبر المؤشرات العالمية الجادة كاختبارات القراءة والعلوم والرياضيات الدولية مثل اختبار TIMSS و اختبار PISA ، فالتعليم دالة مباشرة في تحسين مؤشرات التنافسية ومناخ الاستثمار الذي هو هدف مباشر لحكوماتنا المتعاقبة.

الهوامش:

1. المصدر جدول تطور أعداد (الفصول والتلاميذ والمدارس) حسب المرحلة 2013–2018، موقع وزارة التربية والتعليم https://bit.ly/2zY0U9B

2. المصدر نفسه.

3. إبراهيم رشوان وأحمد حنفي، طلاب الثانوية في البحيرة يتظاهرون ضد قرار غلق مراكز الدروس الخصوصية، جريدة الوطن، بتاريخ 2016/9/26، https://bit.ly/2QFZCWn.

4. ففي أخر تصنيف أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس 2017حلت مصر في المرتبة 129 من بين 139 دولة بينما جاءت قطر في المركز السادس والإمارات التاسع عالميا، أنظر موقع رصيف 22، كيف جاء ترتيب الدول العربية وفق جودة التعليم لعام 2017؟، بتاريخ 2017/12/1، https://bit.ly/2zYpYNG، ورغم أن تقرير التنافسية العالمية ليس بالتقرير الذي نركن إليه فيما يخص تقييم مستوى التعليم الابتدائي في مصر. والمؤشرات الخاصة بجودة التعليم من الصعب حسمها. بديلا من ذلك نجد معيارًا في الاختبارات الدولية المعيارية، مثل اختبار TIMSS واختبار PISA، إذ يُختبر تقدم الطلاب في مهارات اللغة والرياضيات، بالإضافة إلى مجموعة متكاملة من المؤشرات النوعية استنادًا إلى آراء وتقييمات الطلاب والأساتذة وأولياء الأمور ورجال الأعمال وللأسف فمصر لم تدخل هذه الاختبارات منذ 2015.

5. جدول من إعداد الباحث بناء على بيانات وزارة التربية والتعليم، الكتاب السنوي 2018/2017، موقع وزارة التربية والتعليم،

6. https://bit.ly/2zY0U9B

7. زينب هاشم، كيف تفوقت «الإمارات» فى التعليم واحتلت المركز 45 عالميا بمؤشر الجودة؟ بوابة الأهرام العربي، 2017/8/1، https://bit.ly/2NsT0Zb